كلمة الاستاذ فخري كريم رئيس المجلس العراقي للسلم والتضامن:

مدعوون الى العمل لكسب المواطنين في كل المناطق الى العملية السياسية الديمقراطية

بغداد / اياد الخالدي
تصوير نهاد / العزاوي

قد ينفع في البداية ان نتحدث في مؤتمرنا، حديثا قد يبدو اكثره معاداً عن هوية حركتنا ومنطلقاتها ووجهة نشاطها واهدافها المباشرة، تبديداً لاي هاجس او التباس او سوء نية وظنون، ولا اريد ان اقول مكائد مقصودة..

فالمجلس العراقي للسلم والتضامن الذي نتشرف باعادة احيائه، انما هو استمرار لحركة السلم المجيدة لكنه في نفس الوقت تجاوز للحظة الانقطاع التي نتج عن سيطرة النظام الاستبدادي عليها وحولتها بالتدريج الى اداة سياسية لخدمة اغراضه. ليس هذا فحسب، فالمجلس الذي اعيدت اليه العافية بعد سقوط الدكتاتورية، تمثل الظروف الجديدة وتعقيداتها والمهام الديمقراطية التي فرضتها، وعلى اساسها جرى التأكيد على ان يكون اطارا يستلهم مهامه من رصيد القيم والمبادئ الديمقراطية وان يكون رافدا حيا وفعالا من روافد الحركة الوطنية الديمقراطية، واداة لاشاعة قيمها ومبادئها ونزوعها الايجابي نحو وحدة كل القوى التواقة لبناء العراق الديمقراطي بعيدا عن أي نزعة شمولية استبدادية.

لكن المجلس وهو يتصدى لهذه المهام كلها، ليس حزبا ولن يكون، ولا واجهة حزبية، ولن يتسامح مع أي نزعة لاضعاف أي حزب او حركة وطنية او ان يكون اطارا بديلا عنها، بل العكس تماما فهو رافعة لها جميعاً.

ان من العبث وضياع الجهد، اعتبار المجلس العراقي للسلم والتضامن مجرد ندوة للمناداة باسم التضامن وتبادل التحايا وعقد الندوات واقامة احتفالات واستذكار الماضي المجيد. بل ان مثل هذا التوصيف السلبي ليس نافعاً لاي اطار او منظمة او جمعية انسانية او خيرية.

فالانهيار الذي طال الدولة بكل اركانها، والخراب الذي حل بالنفوس والقيم والثروات والثقافة والاقتصاد والمجتمع بل والحياة السياسية، تحتاج الى استنهاض حركة جماهيرية متحدية تتصدى لهذا الخراب الذي يفاقمه الفساد والنهب ونوايا المصادرة والتكفير والتسلط والمشاريع الشمولية بواجهاتها الجديدة، ويكرسه الارهاب والفوضى المنفلتة.

ان حركتنا بحاجة الى النضال من اجل اشاعة ثقافة السلم والاحتكام الى الحوار والتسامح ونبذ العنف والتصفيات الجسدية على الهوية وادانة كل اشكال الارهاب والقتل العشوائي والتمييز الطائفي والسياسي والمناطقي ومصادرة حرية الاعتقاد والخيار الفكري والسياسي.

وهي بحاجة ايضا اكثر من أي وقت مضى الى بث روح التضامن والوحدة بين كل مكونات المجتمع العراقي واعادة اصطفافها على الاساس الوحيد الصحيح: المواطنة المتساوية الحرة! في اطار دولة القانون والمؤسسات والحريات وحقوق الانسان غير المقيدة باي قيد سياسي او روحي او ديباجة دستورية منافية للعلم والعقل وتطور الحياة.

ولتحقيق هذه المهمات نحن بحاجة للعمل بين الناس، ولكن عبر كل القوى الديمقراطية وبالتضامن معها ودعم توجهاتها وتعزيز مواقعها واستلهام الارادة والعزم من نضالاتها واستعدادها للتحدي الايجابي.

ومثل هذا التضامن يتنافى مع أية رغبة بالالتفاف عليها او اضعاف شكيمتها.

ان حركتنا انما هي تحصيل حاصل ارادات تسمو على النوازع الذاتية الضيقة، ومكوناتها، اعضاء وجموعا، تحمل في ذاكرتها ماضياً مشرفاً، ولحظات ضعف، ونقداً ومرارات وتباينات في الاراء ، والتوجهات والمسارات والخيارات السياسية والحزبية، بل وحتى خلط في المفاهيم والتقديرات

لكن ما هو متخالف ينبغي ان يتم خارج اطار الحركة، اذ انها لا تشكل قيدا على اعضائها شرط ان لا تلزم الحركة بخياراتها غير المشتركة.

فمن حق أي جماعة غير منتمية، ومن الافضل ان يتكون جسم واسع من الحركة من بينهم اذا تجسدت فيه قيمهم واهدافهم، ان يعبروا عن نزعاتهم السياسية والفكرية كيفما شاؤا خارج اطار الحركة دون ان يشكل ذلك تعارضاً مخلاً، ومن حقهم ان يجدوا في الحركة، مثل كل القوى الديمقراطية، رافداً داعماً لهم. في مثل هذا المناخ يمكن ان تشكل حركتنا معيناً للقوى الديمقراطية ورافدا لها...

نحن امام مشهد سياسي بالغ التعقيد والتشابك، إذ يتحكم ويتلازم فيه الإرهاب والفوضى والفساد وتقاطع الخيارات.

ويتراءى في وسط المشهد الذي يحيط به الخراب من كل حول، قوى نزاعة الى الانفراد والتحكم وفرط عقد التوافق، وهي منساقة وراء رغبات انانية لاقتناص فرصة غياب الوعي لحسم الصراع على السلطة ودفع البلاد نحو مأزق جديد لن تسلم منها هي قبل غيرها..

ان العمى السياسي، وانعدام الرؤيا يدفع هذه القوى إلى الاستقواء بالفوضى، واختلال التوازن، والمداخلات الخارجية، والاستخفاف بالتحديات والمخاطر التي تعيد اصطفافاً معادياً من قوى الإرهاب والتكفير وبقايا النظام السابق والمهمشين الملتاعين من الملاحقة دون ذنب مدعوم بشكل مفضوح من قوى الخارج المتنافرة من حيث النوايا والمخاوف والاهداف النهائية والموحدة لجهة تحقيق هدف مباشر يتجسد في الحيلولة دون تشكل العراق الديمقراطي الجديد.

ان هذه النزعة الانانية الضيقة الأفق، يقابلها شدة الإرهاب والقتل الجماعي، وضعف مبادرة القوى الديمقراطية بوجه عام ، جعل الجماهير الشعبية اسيرة التجاذب الطائفي، وهدفاً للتهديدات المباشرة والمبطنة من قوى الإرهاب اولاً، ولكن أيضاً من قوى ومنظمات تعتمد الترهيب والعنف والتصفيات وهي اطراف حسنة الدعم والتمويل من الخارج بشكل خاص.

لقد دفع الاحتلال منذ سقوط الدكتاتورية البلاد إلى حالة من التأزم والتشرذم، فاقمتها العديد من القرارات والسياسات الخاطئة وكرستها ممارسات ضالة ليس من الحاكم المدني واتباعه وورثته فحسب، بل من مريدي تلك السياسات الطامحين والمغامرين ولصوص الدولة والمال العام!

ومن اخطر تلك السياسات توسيع دائرة الخاسرين من سقوط النظام السابق، والتعسف في فرزهم طائفياً ومناطقياً بل والامعان عبر الحملات الاعلامية الموجهة والإجراءات في تحويلهم " تجنيا" إلى غطاء وواجهة للإرهاب والإرهابيين وازلام النظام المنهار مع ان قوى الاحتلال مارست سياسة غض الطرف عن مصادر تعزيز قبضتهم على المناطق المذكورة، بما في ذلك ابقاء الحدود مناطق المرور مفتوحة ومنفلتة وهي مساحة واسعة تطل على مراكز متميزة بطابعها الطائفي المعروف الذي سمي بالمثلث السني! ربما لتكريس ولاء سكانها بالاتجاه المطلوب!

والمعروف ان المثلث المذكور عانى من التخلف والإهمال وتعرض مواطنوه إلى بطش السلطة وازلامها ولم يسلم وجهاؤه من الملاحقة والتصفية باستثناء التابعين والموالين للدكتاتورية، وهو ما شهدته المناطق الأخرى أيضاً وان بدرجة اقل لاعتبارات معروفة.

لقد أصبح معروفاً وواضحاً اليوم مدى تدخل دول الجوار من دون استثناء وبدوافع مختلفة في تشكيل المشهد المذكور، وتزداد في الأيام الأخيرة صيحات الاستغاثة من حكام مغرقين بالتزمت الطائفي بل وبالالغاء لأي شكل من اشكال الحرية. وبالقمع وغياب القوانين وبالشمولية المقيتة دفاعاً عمن تعمل على تصنيفهم واستنفارهم في اتجاه طائفي محدد لا تدرك انها ستعود عليها باوخم العواقب، بل ومن شأن تصعيدها ان تعصف بالمنطقة كلها.

ان هذا التحدي الجديد والدفع باتجاه الاستنفار والاستقطاب الطائفي الصريح من الخارج يضع امام جميع القوى المعنية بإنجاح العملية السياسية، وخصوصاً الاحزاب والقوى التي تصنف نفسها من حيث الشكل والمضمون طائفياً، اجراء انعطافة نوعية في نهجها السياسي وسلوكها العملي نحو التأكيد على معيار وحيد في التعامل يعتمد المواطنة الحرة التي ترفض أي انحياز مهما كان لونه ومحتواه، باستثناء الإرهاب والإرهابيين والذين يحتكمون إلى السلاح كوسيلة في الصراع.

اننا مدعوون إلى العمل بكل الوسائل والاساليب السياسية لتبشيع المحاصصة و التقسيم الطائفي وما تنتجها من تمييز وعسف ومصطلحات وتسميات، وفضح اولئك الذين يقفون وراء اشاعتها ومن يدعون تمثيلها.

ومثل هذا العمل يتطلب من الذين يمسكون بزمام الحكم، التخلي عن نزعة الاستئثار الحزبي والتحول من " طامحين حزبويين" إلى رجال دولة يأخذون بالاعتبار بمجرد توليهم مسؤولية أي مرفق في الدولة، الارتقاء بحس المواطنة لديهم على حساب الانحياز الحزبوي.

ان موجة من الخلط تجري على كل مستويات الدولة، لتخريب اجهزتها ومؤسساتها ووظائفها مما يعيد الى ذاكرة المواطنين قهر النظام السابق وممارساته.

ان هذا الواقع المرير يحتك به المواطنون بل وقادة الاحزاب التي لم يحالفها الحظ في الوصول الى مفاصل الدولة ووزاراتها بدءا من مجلس الوزراء ومكتب رئيسه الذي لا يضم غير اتباعه ومريديه.

ومن ناحية اخرى تعج البلاد بالنهب والاستيلاء على ممتلكات الدولة وعقاراتها من قبل سياسيين ورجالات الدولة ومراجع دينية، ويجري التنابز بالاتهامات بالسر والعلن تبعا لتصفية الحسابات وافتضاح الصفقات، والتوسع في المكارم والاعطيات.. ومن يتصدون تحت واجهات وأطر (ديمقراطية وليبرالية) لهذه الظاهرة من وزراء سابقين تكنوقراط وقادة احزاب ليسوا اقل فساداً ونهباً عن غيرهم.

في مثل هذه الاجواء جرى امرار الدستور تحت هاجس اقتناص فرصة مواتية حتى اذا اقتضى الاخلال بصيغة "التوافق" الوطني الذي قد يحتاج العراق الجديد الى تكريسه حتى دورتين انتخابيتين قادمتين، دون ان تقلل من شأن اكثرية عددية ومصالحها بل قد تعزز مواقعها بكسب ثقة كل المكونات وبشكل خاص تلك التي ينتابها تضيق من فقدان السلطة او مراكز القرار.

ان صياغة الدستور من حيث الاساس انجاز وطني يتم لاول مرة بارادة منتصرين في انتخابات لا يمكن القول انها لم تكن ديمقراطية ولو من حيث الشكل، فقد شاءت ارادة الناخبين وان تحت تأثيرات دينية ومذهبية، وفرض عين واخرى، ان تفرز جمعية وطنية منتخبة.

ان تراجع دعاوى الاحزاب والقوى الدينية من انها لا تريد "تسييس اسلمة الدولة" "وفض طابعها المدني"، اثار القلق لدى اوساط تحترم الدين والتدين والمتدينين والطقوس والشعائر الدينية والمذهبية، باعتبارها ممارسة روحانية مقدسة.

لكن الدين لله والدولة للجميع.

ان مواد اساسية في الدستور حمالة اوجه يراهن واضعوها على تفسيرها وفقا لنزعتهم وامكانية تحويلها الى قاعدة لجمهورية اسلامية وولاية الفقيه.

والنساء اكثر من تضرر من الدستور المطروح للاستفتاء، فقد ضاعت تضحياتهن المدعومة من القوى الوطنية طوال عشرات العقود بالاجهاز على قانون الاحوال الشخصية.

لكن الصراع مستمر ومفتوح في اطار العملية السياسية وحدها لتحويل الدستور بمواده وتطبيقاته الى قاعدة لبناء العراق الديمقراطي الاتحادي التعددي. القوى المدنية بما في ذلك رجال الدين والاحزاب الدينية التي تجد ان اعلاء شأن الدين وتكريس قيمه واشاعة مناخاته الرحبة تتطلب "مقاومة تسييسه" وتحميله خيبات السياسيين واحزابهم وضعف ادائهم لواجباتهم، كما هو حال حكومتنا الرشيدة التي لا اشك في تمسك رئيسها الصديق العزيز بثوابت الاسلام واحكامه.

ان قوى الارهاب والتكفير تسعى الى تخريب العملية السياسية، لعلها تدفع الاوضاع الى مزيد من الفوضى والخراب والتفكك تستطيع من خلال ذلك وبدعم من الخارج العودة الى حكم البلاد. وتعتبر نجاحها في جر المواطنين خصوصا في المناطق الغربية الى التصويب بلا، تصويتاً لمصلحة عودة النظام السابق!

ونحن مدعوون للعمل بكل الوسائل لكسب المواطنين في كل المناطق الى العملية السياسية الديمقراطية وتوعيتهم بأن في مثل هذا الانضمام تزداد فرصتنا لاعادة اصطفاف وطني على اساس المواطنة الحرة والحاق الهزيمة بمشاريع كل الذين يعملون لتقويض ارادتنا في هذا الاتجاه.

ونحن اذ نصوت بنعم... لا نخفي اعتراضاتنا واصرارنا على خوض الصراع السياسي لتكريس دستور ديمقراطي مدني يعزز امكانية بناء عراق ديمقراطي ودولة القانون والحريات والعدالة وحقوق الانسان.

وهذا هو خيارنا ايضاً ووسيلتنا لاستعادة سيادتنا واستقلالنا الكاملين غير المنقوصين وتمكيننا من مطالبة جميع القوى الاجنبية المحتلة او المتعددة الجنسيات بتحرير ارادتنا ومغادرة اراضي بلادنا.

وكل من يعرقل هذا الخيار يقاوم مقاومتنا لانجاز استقلالنا وسيادتنا وحريتنا.

بقية المنشور على صـ1

المجلس العراقي للسلم والتضامن يعقد مؤتمره الثاني

كلمة فرع المثنى

القى السيد حسن السيد مندل رئيس مجلس السلم والتضامن فرع المثنى كلمته – وقال فيها: إن نجاح مؤتمرنا وبلوغه النتائج التي تريح المخلصين وتحقق لهم ما يتمنونه هو جزء من بلسم الشفاء لبلدنا الجريح.

وتابع.. إننا مقبلون على التصويت على أخطر وثيقة عبر تاريخنا المليء بالرزايا والمحن وبالرغم من كل تحفظاتنا على بعض بنودها وفقراتها، لكن يجب أن لا يقلل ذلك من مشاركتنا في الاستفتاء.

واعتبر مندل أن هذا المؤتمر على أهميته إنما هو امتداد لمؤتمر حركة السلم في عراقنا التي مضى على تاسيسها أكثر من نصف قرن وكان لها الدور المشرف في انتفاضات شعبنا.

وحيا مندل أرواح رواد حركة السلم الراحلين أمثال الشيخ الجليل عبد الكريم الماشطة والأستاذ عزيز شريف والأستاذ نوري شاويس والشاعرين محمد مهدي الجواهري وعبد الله كوران.

كلمة فرع ذي قار

ثم ألقى السيد حسين كريم العامل رئيس مجلس السلم والتضامن فرع ذي قار كلمته.. وقال: إننا برغم كل التحديات التي نواجهها وما يتعرض له شعبنا من هجمة إرهابية، ومحاولات البعض تكريس الطائفية في العراق.. إلا أن الحركة الديمقراطية التي يمثل مجلس السلم والتضامن الفصيل المتقدم فيها عازمة على مواجهات تلك التحديات.

التقرير العام

بعدها قرأ السيد أحمد الحيالي تقريراً تضمن نشاطات وإنجازات مجلس السلم والتضامن وذكر التقرير.. إن المؤتمر الذي أنهى أعماله بإقرار وثيقتي الأهداف والنظام الداخلي وانتخاب هيئة رئاسية من عشرين عضوا، أكد ضرورة بناء تجربة ديمقراطية في العراق تتحقق بواسطتها المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين في إطار إعادة تشكيل الدولة العراقية على اساس النظام الديمقراطي التعددي الفدرالي الموحد.

وأشار التقرير أيضاً إلى النشاطات السياسية والاجتماعية التي نهض بها المجلس وهي:

أولاً: مؤتمر الحوار العربي الكوردي الذي عقد في آذار عام ٢٠٠٤ وحضره أكثر من ٦٠٠ شخصية من جميع المحافظات العراقية يمثلون الطيف السياسي والاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني إضافة إلى عدد من أعضاء مجلس الحكم السابق، وكان مؤتمراً ناجحاً في تعميق مفاهيم الديمقراطية والفدرالية.

ثانياً: مؤتمر السيادة الديمقراطية وأقيم عشية انتقال السيادة رسمياً إلى العراقيين في حزيران ٢٠٠٤ في أربع محافظات هي بابل وكربلاء والنجف والديوانية والسماوة والكوت وأربيل في ٢٠٠٤/٥/١٥ بمشاركة محافظات اربيل، دهوك، السليمانية، الموصل، كركوك، وفي صلاح الدين في ٢٠٠٤/٥/٢٢ بمشاركة محافظات صلاح الدين والأنبار وديالى. وفي البصرة في ٢٠٠٤/٥/٢٥ بمشاركة البصرة والناصرية والعمارة.

وبين التقرير أن مجلس السلم والتضامن شكل العديد من الفروع له في بغداد والمحافظات بهدف التعريف باهدافه وتوجهاته والمساهمة بشكل فاعل في إشاعة روح الحوار الديمقراطي والعمل على تكريس الوحدة الوطنية.

وأشار التقرير إلى المشاركة الخارجية للمجلس العراقي للسلم والتضامن إذ شارك المجلس في مؤتمر لجان التضامن العربية في دمشق في آذار ٢٠٠٤، وفي الذكرى الخمسين لمؤتمر باندونغ – القاهرة آذار ٢٠٠٥، وفي الندوة الاقتصادية حول العولمة في القاهرة أيضاً ايلول ٢٠٠٥، فضلاً عن مشاركته في لقاء آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في هانوي آب ٢٠٠٥، وفي لقاء مجلس السلم العالمي في هانوي أيضاً أيلول ٢٠٠٥، بعدها تمت قراءة التقرير الإداري والمالي.

مناقشة التقرير المالي والاداري

ثم فتح النقاش العام، وأشر رئيس المجلس فخري كريم ملاحظات حول التقرير المالي وذكر كريم أن هناك مبالغ متراكمة لم تذكر في التقرير وقال إن غالبية الدعم المادي الذي تلقاه المجلس كان من السيدين جلال الطالباني رئيس الجمهورية والسيد مسعود البارزاني رئيس إقليم كوردستان.

وفي مداخلته أكد السيد أحمد الدجيلي رئيس مجلس السلم والتضامن . فرع صلاح الدين ضرورة أن يتبوأ المجلس الموقع المتقدم في منظمات المجتمع المدني.

ودعا السيد سحاب عواد معروف عضو مجلس التضامن . فرع الأعظمية إلى اعتماد كلمة السيد فخري كريم آلية عمل للمجلس خلال المرحلة المقبلة وكذلك للقوى الديمقراطية، انطلاقاً من كون المجلس العراقي للسلم والتضامن يمثل تياراً ديمقراطياً واسعاً، ورافداً رئيساً لتقرير العمل الديمقراطي.

وانتقدت رنا كامل مدحت "إحدى المشاركات" عجز المجلس عن فسح المجال أمام الشباب والنساء لممارسة دور مهم فيه، ودعت المجلس إلى التفكير جدياً بفسح المجال أمامهم ليأخذوا فرصتهم في بث الوعي الحقيقي في صفوف الشباب وإيجاد حلول لمشاكلهم.

وقالت نغم كاظم عضوة المجلس العراقي للسلم والتضامن: أن أعضاء الهيئات الإدارية في بغداد والمحافظات جميعهم من كبار السن ولا تشكل النساء سوى ٢٪ من أعضاء الهيئة الرئاسية في بغداد.

وطالبت بزج الشباب ليستفيدوا من عناصر الخبرة الموجودة في المجلس وعبرت عن أملها في حصول الشباب والنساء على فرصة جيدة في انتخابات المؤتمر الثاني.

الفرح يعم كربلاء بعد جلاء القوات الأمريكية

القوات العراقية تتسلم الملف الأمني وتستعد لحماية المواطنين من المجهول والمعلوم

كربلاء / المدى

بعد مرور أيام قليلة على قيام القوات الأمريكية بقتل عائلة عراقية مكونة من أربعة أفراد في منطقة باب بغداد التي تعتبر المدخل الرئيس لمدينة كربلاء من جهة الشمال..تسلمت القوات العراقية المهام الأمنية لأول مرة وأخذت الجانب الأمني على عاتقها،مما يجعل محافظة كربلاء خالية من الوجود الأجنبي.

هذه الخطوة التي جرت فيها وقائع تسليم الملف الأمني على ملعب كربلاء وبحضور عدد كبير من رجال السياسة والمسؤولين أسعدت المواطنين في كربلاء وجعلتهم في حالة فرح تام بعد أن اطمأنوا إلى القوة العراقية الخالصة وقدرتها على تأدية واجباتها بكل إخلاص وأعطوا دليلا على إن الزيارات المليونية التي تشهدها المدينة المقدسة كانت خالية من أية أعمال إرهابية.

وقال مواطنون.. إنهم فرحون بجلاء القوات الأمريكية عن مدينتهم.. وأضافوا في أحاديث لهم لـ (المدى) إنهم كانوا بانتظار اليوم الذي تكون فيه كربلاء خالية من الوجود الأجنبي.. وأكدوا إن القوات العراقية هي وحدها القادرة على ضبط الأمن وبالتالي إخراس تلك الألسن التي تقول إن العراقيين غير قادرين على حماية أنفسهم بل هم قادرون على ضبط الأمن بصورة صحيحة..

فيما قال احد أفراد الشرطة: إن القوات الأمريكية لم تكن إلا صورة مخفية، في حين إن القوات العراقية هي التي كانت تقوم بمهام حفظ الأمن ولهذا فنحن قادرون على حماية أهالي المحافظة من أية محاولة إرهابية والدليل على ذلك كما يقول رجل الشرطة إن الكثير من الإرهابيين قد القي القبض عليهم من قبل القوات العراقية مثلما تمت مصادرة العديد من الأسلحة مختلفة الأنواع وكذلك المخدرات.

وزير السياحة يبحث مع محافظ ميسان سبل تنفيذ مشاريع سياحية

ميسان / محمد الحمراني

زار السيد هاشم الهاشمي وزير السياحة محافظة ميسان والتقى المهندس عادل مهودر راضي محافظ ميسان وعقد اجتماعا حضره اغلب اعضاء مجلس المحافظة وعدد من مدراء الدوائر.

واعلن (الهاشمي) بعد الاجتماع أنه يقوم بزيارة المحافظة لوضع خطة بناء مراكز سياحية فيها لان المدينة خالية من الاماكن السياحة وهي مؤهلة لمثل هذه المشاريع خاصة في مناطق الاهوار واضاف: لقد تدارسنا مع المسؤولين في المحافظة حول تنفيذ المشاريع المهمة وقدرة تنفيذها.

من جهة أخرى نفى الوزير وجود خطة للتنقيب في التلال الاثرية في المحافظة .ويذكر ان محافظة ميسان تحتوي على(٣٨٠) تلا اثريا غير منقبة اغلبها يعود الى زمن الدويلات الساسانية.

يوم عراقي

الصحة يا وزارة الصحة

صال اللّه فرج
Malalah_faraj@yahoo.com

*صرخة بعمق آلام المرضى، وبقسوة معاناة المعوقين نضعها بكل مرارة الواقع ومعاناته، أمام وزارة الصحة، آملين أن يستطيع السيد الوزير، اقتناص دقائق قليلة من وقته الثمين، لزيارة "مركز تصلب الأعصاب" الذي نقل مؤخراً من مركز مدينة الطب، إلى مركز "دار التمريض الخاص" في الطابق الأرضي، ويلتقي الملاك العامل ليتلمس بنفسه حجم المعاناة الحقيقية.

❖المكان ضيق جداً، بل هو عبارة عن ممر، تتجمع فيه مقاعد المرضى المعوقين ممن ابتلاهم سوء الحظ بمرض "تصلب الأعصاب" وغرفة صغيرة للفحص، وأخرى للإدارة لا تفي بالغرض المطلوب أساساً، فضلاً عن غياب أي مقر للمعالجة الميدانية، سواء كان للعلاج الطبيعي، أو لإعطاء المرضى "الحقن اللازمة" مع المغذي في الأوردة، فماذا بإمكان مرضى المحافظات وهم بالمئات أن يفعلوا إزاء هذا الواقع المزري.

❖لكن الأخطر والأسوأ من ذلك كله، غياب معظم الأدوية من الصيدلية المخصصة لمرضى تصلب الأعصاب، وعلى سبيل المثال، فإن الطبيب المعني ثبت على تذكرة الفحص والمراجعة ثلاثة أنواع من الأدوية لمريض واحد، مع حقنة في الوريد، وأكد وجود هذه الأدوية، أما مسؤول الصيدلية فقد أنكر وجود هذه الأدوية، وفي مقدمتها دواء حيوي لا غنى عنه "لمرضى تصلب الأعصاب" وهو حبوب "ليردزال" ولم يقم بشطبها من قائمة العلاج مما يفتح الأبواب أمام الشك بفساد إداري، ويفسح المجال أمام مسؤول الصيدلية للحصول على هذه الأدوية وبيعها لحسابه الخاص وكان عليه شطبها في حالة عدم وجودها.

❖ولكن الأقسى والأمر من ذلك، عدم – وجود "المغذي" ولا "جهاز الإعطاء" ولا "الكانونة" في الصيدلية، وتفضل مسؤول الصيدلية، بمنح المريض المعني، عبوتين فقط من حقنة "المثيل" وعندما سأله ذوو المريض كيف يتم إعطاء المريض هذه الحقنة في الوريد من دون مغذ ومن دون جهاز إعطاء ومن دون كانونة، أجابهم بحزم "دبروا أنفسكم" كيف يا سيادة الوزير بإمكان المريض أن "يدبر" نفسه وفي هذا المرفق الصحي الحيوي!

❖إن مستشفى بلا أدوية، مثل سلاح بلا عتاد، لا فائدة له، أين ذهبت الأدوية، ولمصلحة من هذا الإهمال الذي يمثل جانباً خطراً من جوانب الفساد الإداري!!

❖لكن ما يخفف هذه المعاناة حقاً، التعامل الإنساني الرائع للعاملين في هذا المركز "مركز تصلب الأعصاب" ابتداء من الأطباء ومروراً بالملاك التمريضي الذين يحسهم المريض جزءاً من عائلته بمشاعرهم الصادقة التي تمثل وسام فخر لوزارة الصحة!

❖بعيداً عن الإدعاءات، ندعو السيد الوزير إلى القيام بزيارة مفاجئة لهذا المركز الحيوي، وللصيدلية الخاصة به ليطلع بنفسه على الحقائق المجردة ميدانياً.